دور المنظمات الحكومية في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منظور مقارباتي إفريقي

الدكتور:ولد الصديق ميلود
أستاذ محاضر "ب"،جامعة سعيدة

مقدمة:

شكل ولا يزال موضوع الهجرة غير الشرعية حيزا واسعا من اهتمامات العديد من الوحدات السياسية ، سيما التي تمثل محور عبور او ملجأ للنازحين او مرتعا للحروب والصراعات الاثنية الداخلية ، حتى اضحت احدى التحديات الكبرى التي تؤرق صانعي القرار لما تمثله من خطر على الامن الوطني والإقليمي ، الامر الذي فرض ضرورات وضع مقاربات اقليمية واستراتيجيات مشتركة امنية وتنموية لمواجهة التحديات والتهديدات المرتقبة.

وعلى الرغم من وجود دراسات عديدة عن مسارات الهجرة وديناميكياتها وتدفقاتها(من الزاوية الإجتماعية والجغرافية بصفة أساسية)، وتوفر بحوث حول الأطر القانونية تعالج مظان الخلل وتفكيك الظاهرة ، إلا أن مسألة الهجرة لم تدرس على درجة كافية من منظور اقليمي كولاني يتجاوز تأثيرها الى مستويات الامن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المشترك .

لذا تأتي هذه الدراسة حول الهجرة غير الشرعية كجزء من الدعوة الى البحث في الإستراتيجيات الإقليمية التي تضعها مجموعة الدول ومدى نجاعتها مع مراعاة المصلحه الوطنية والتزامات كل دولة بما في ذلك احترام الاتفاقيات والقوانين الدولية في مجال حماية حقوق المهاجرين واللاجئين.، وكذا اتفاقية جنيف حول أوضاع اللاجئين واتفاقية حماية العمال المهاجرين وأسرهم, اعتقادا أن مواجهة تلك المخاطر والتحديات تتطلب صياغة استراتيجية لها أبعادها ومحاورها التي تتميز بالثبات والاستقرار النسبي.

وتبعا لذلك يتم اختيار تجمع دول الساحل الإفريقي وجنوب الصحراء التابع لمنظمة الاتحاد الافريقي- كدراسة حالة : وصف وتحليل استراتيجية التجمع ومدى نجاعتها -باعتبار ان دوله تعد موقعا خصبا لنشاط الظاهرة ولوجود تراكمات وازمات امنية اقتصادية اجتماعية جراء استفحال الظاهرة ولان الجزائر اصبحت عضوا فاعلا فيه سيما بعد سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا .

وبناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى حققت المقاربة الإقليمية لتجمع الساحل وجنوب الصحراء نجاعتها في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يتم تقسيم الدراسة الى المحاور العلمية التالية :

تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة

- الأطر القانونية والسياسية لنشأة تجمع دول الساحل الافريقي وجنوب الصحراء
- إستراتيجية دول الساحل في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية
- دور الجزائر في مكافحة الظاهرة في اطار تجمع دول الساحل .

أولا : تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة:

01- مفهوم الهجرة غير الشرعية :

تعرّف الهجرة غير الشرعية في ابسط صورها على انها " مغادرة البلاد بدون وثائق سفر رسمية وبطريقة سرية وملتوية باستعمال وسائل وطرق مختلفة سواء كانت برية أو بحرية أو جوية" ، نذكر منها:

-المرور عبر الطرق البرية والنقاط غير المحروسة.

-اللجوء إلى بعض البحارة لمساعدتهم في عمليات الركوب إلى الباخرة والتخبي بها.

-العبور عبر الحدود الجوية وهي قليلة جدا نظرا للمراقبة والحراسة الشديدة1

وهي ايضا خرق للحدود والتسلل إلى دول أخرى وذلك بأن يقوم المهاجر غير الشرعي بتجاوز كل القوانين والتشريعات المعمول بها .لذلك يطلق عليها تسمية الهجرة الاضطرارية حيث يضطر فيها الأفراد أو الجماعات إلى النزوح من مناطقهم الأصلية إلى مناطق أخرى وذلك بحكم العديد من المتغيرات.

و تسمى الهجرة غير الشرعية أيضا بالسفر" غير المرخص به "إلى بلد آخر أو هو التواجد غير الشرعي في بلاد الغير بدون وثائق رسمية أو تأشيرة تسمح للفرد بالبقاء في ذلك البلد سواء لفترة قصيرة أو طويلة .وسميت كذلك ب"رحلة الموت "وذلك لكونها رحلة نحو المجهول ومغامرة يجهل فاعلها عواقبها ونتائجها، حيث أن الشخص يواجه الموت في أقصى احتمالاته وقد لا يعاد به إلا جثة هامدة2

يفهم من خلال التعريفين بخصوص الهجرة غير الشرعية أنها مغادرة الوطن سرا وبطريقة غير قانونية أي بدون وثائق وذلك عبر المنافذ التي لا تحددها الدولة.

وتبعا لذلك استخدم هاين دي هاس تعريفاً اكثر اجرائية للهجرة غير الشرعية فهو يعتقد ان المهاجرين غير الشرعيين هم إما عمال مهاجرين يستجيبون لعرض توظيفهم في سوق العمل المحلية دون منحهم حق الإقامة(توظيف غير رسمي)، أو طالبي لجوء ولاجئين تقطعت بهم السبل في البلد الذي وجدوا فيه ملجأ دون أن يحصلوا على حق الإقامة، انتظاراً لإعادة التوطين أو العودة المحتملة إلى بلدهم الأصلي، أو مهاجرين عابرين اجتذبتهم منطقة بعيدة وأعاقهم عدم الحصول على تأشيرة دخول عن الوصول إليه) 3.

02- مفهوم الإستراتيجية :

يطلق عادة مصطلح الاستراتيجية Strategy على كل ماله علاقة بالحرب ،لذا استعملت الكلمة قديما في الاستعداد والتهيؤ للحرب بتحديد خطة حركات الجيش بشكل عام لتحقيق هدف معين وبالتالي هي مصطلح عسكري ، يقصد به فن استخدام الإمكانيات والمواد بطريقة مثلى , تحقق الأهداف المنشودة4 .

---

[1] فتيحة كركوش، الهجرة غير الشرعية في الجزائر "دراسة تحليلية نفسية اجتماعية " في مجلي :دراسات تربوية ، العدد4 جوان 2010 ص.45

[2] المرجع نفسه ،ص.45

[3] مارتن فيليب وودغرن جوناس ،الهجرة الدولية –تحد عالمي ،ترجمة فوزية سهاونة ، منشورات الجامعة الاردنية ، عمان ، الاردن.ص.78

[4] مفاهيم ومصطلحات سياسية في :http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm

ومن اهم رواد ومفكري الاستراتيجية الفريد شاندلير CHANDLER ALFRID الذي يعتبر من أوائل المهتمين بموضوع التنظيم والاستراتيجية بالمؤسسة الاقتصادية، حيث يعتقد ان الاستراتيجية هي إعداد الأهداف والغايات الأساسية للمؤسسة أو اختيار خطط العمل وتخصيص الموارد الضرورية لبلوغ الغايات". اما بيرس وروبنسون PEARCE and ROBINSON فيقدمان تعريفا اجرائيا شاملا حيث يعتقدان ان الاستراتيجية هي مجموعة السياسات والأساليب والخطط والمناهج المتبعة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في أقل وقت ممكن وبأقل جهد مبذول".وهي بذلك تحكمها مجموعة من الأفكار الأساسية تعتبر منطلقات ومتطلبات لتحقيق أهداف أي نوع من الاستراتيجيات ، وتتمثل هذه المتطلبات في:1 مبدأ العلمية ، مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ مبدأ الإلزامية والمرونة :2 ، مبدأ الواقعية ،مبدأ الإستمرار و المشاركة. ".

وعلى هذا الأساس يتم صياغة أي استراتيجية على ضوء أربع ركائز أساسية:

أولاً: إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.

ثانيًا: رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمَّن لها.

ثالثًا: توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة القادرة على التصدي والمواجهة لهذه التهديدات.

رابعا: إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها.. وتتصاعد تدريجيًّا مع تصاعد التهديد سواء خارجيًّا أو داخليًّة

.

[1] محمد حسين محمود ، الجريمة العصرية ، مزيج رهيب من العنف والتكنولوجيا ، مجلة الأمن العام المصرية ، العدد 70.ص.58

[2] محسن العبودي ، عمليات الشرطة ، لطلبة السنة الثانية بكلية الشرطة بجمهورية مصر العربية ، 89 ، 90 ص 43.

التفكك

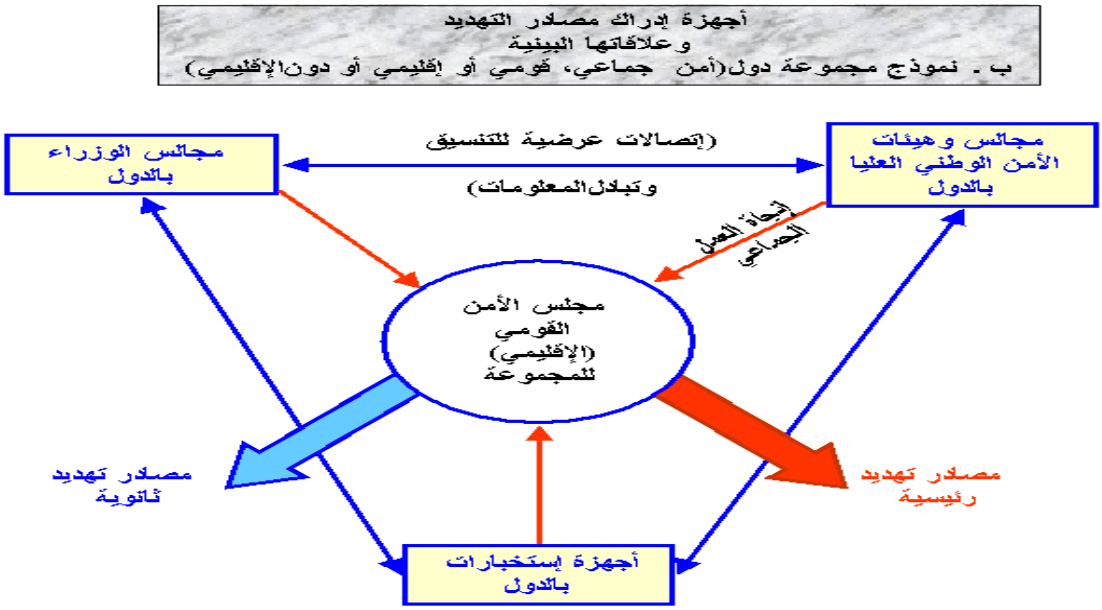

الشكل (1) مخطط الاستراتيجية الأمنية لمجموعة دول ذات نسق اقليمي مشترك

03- تجمع دول الساحل والصحراء:

تجمع دول الساحل والصحراء واحدا من التجمعات الإقليمية الفرعية التي شهدتها القارة الإفريقية ، مثل السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي الكوميسا ، والجماعة الإقتصادية كدول غرب افريقيا إيكواس ، واتحاد دول المغرب العربي الإتحاد المغاربي وغيرها.وهو منظمة اقليمية فرعية ذات طابع حكومي ، أنشئت سنة 1997 بهدف رعاية النشاط الاقتصادي والتكاملي بين دولها ، يسعى الى تنفيذ مخططات تنموية متكاملة مع الخطط التنموية الوطنية في الدول الاعضاء ، وذلك من خلال توظيف الموارد والامكانات المتاحة في تلك الدول ، وفي المجالات المختلفة كوسيلة للتعامل الفعال والايجابي مع الحاضر والمستقبل ، وكانت منظمة الوحدة الافريقية اقرت في وقت سابق اقامة مثل هذه التجمعات الاقتصادية الشاملة القارية ، ومن ثم فان تجمع دول الساحل والصحراء لايعمل بمعزل عن منظمة الوحدة الافريقية او الامم المتحدة او المنظمات الاخرى ذات الصلة بالشؤون الافريقية ، وانما تربطه بجميع تلك المنظمات علاقات واوجه تعاون متنوعة 1.

[1] طه علي أحمد ، تجمع دول الساحل والصحراء ،دراسة عامة ينظر في :
http://fr.scribd.com/doc/95270282/%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1

واذا كان تجمع دول الساحل والصحراء قد بدأت نواته بست دول هي : ليبيا وتشاد والنيجر ومالي وبوركينافاسو و والسودان فقد ازداد عدد الدول الاعضاء لتصل الى ست عشر دولة بانضمام كل من جيبوتي وافريقيا الوسطى و جامبيا واريتريا والكونغو الديمقراطية والسنغال ومصر وتونس والمغرب ونيجيريا والجزائر أيضا بحلول عام 12002.

ثانيا : الأطر القانونية والسياسية لنشأة تجمع دول الساحل والصحراء

تجدر الإشارة الى ان دراسة تجمع دول الساحل والصحراء واستراتيجيته في مكافحة الهجرة غير الشرعية تستلزم دراسة نشأته و الأسس أو الركائز التي يقوم عليها من حيث التعريف به وتتبع مراحل التكوين ، واستعراض المعاهدة التي بموجبها تم تأسيسه، والأهداف والمبادئ ذات الصلة به.

- **النشأة :**

كانت بداية نشأة التجمع من خلال دعوة كل من ليبيا وتشاد والنيجر ومالي بوركينافاسو ففي جويلية سنة 1997 دول الساحل الإفريقي وجنوب الصحراء الى تشكيل تجمع اقتصادي اقليمي في اطار منظمة الوحدة الافريقية غرضه تعزيز اليات التعاون لدعم الإستقرار السياسي والامني بين دول المنطقة ،على ان يكون التجمع مفتوحا امام دول نيجيريا والجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا ومصر والسودان واريتيريا ، وفي سبتمبر من نفس السنة 1997 اجتمع وزراء خارجية كل من ليبيا وتشاد والنيجر ومالي وبوركينافاسو في ليبيا قصد صياغة مشروع الميثاق ، وفي الأسبوع الإول من فبراير 1998 جرى الاتفاق على انشاء ما سمي تجمع دول الساحل والصحراء بحضور الدول الخمس + السودان دولا مؤسسة ، وشارك في إجتماع التاسيس بصفة مراقب وفد من مصر وآخر من تونس .

كان التصور او المشروع المقترح يتمثل في انشاء تكتل او تجمع يمتد افقيا في القارة الافريقية ويشمل دول منطقة الانتقال بين افريقيا الغربية في الشمال ودول افريقيا جنوب الصحراء وهي دول تعج وتمتلئ بالصراعات السياسية او المسلحة منذ اوائل التسعينات مثل تشاد والنيجر ومالي وموريتانيا.

معاهدة النشأة :

تنقسم معاهدة انشاء تجمع دول الساحل والصحراء الى ديباجة واحدى عشرة مادة وتتضمن الاشارة الى ان قادة ورؤساء دول كل من الجماهيرية العربية الليبية وجمهورية السودان وجمهورية تشاد وجمهورية مالي وجمهورية النيجر وجمهورية بوركينافاسو يأخذون في الإعتبار المصالح المشتركة والروابط الجغرافية والتاريخية والعرقية التي تجمع شعوبهم ، وانه ادراكا لضخامة وتعقد المشاكل التي تواجه العالم بصفة عامة وإفريقيا بصفة خاصة ، واعتزاما منهم على مجابهة العوامل الداخلية والخارجية للتخلف الاقتصادي وعدم الإستقرار فقد وصلوا الى قناعة بان العمل المشترك في اطار التكامل هو افضل الطرق لاندماج دولهم وشعوبهم وكذلك للحفاظ على الأمن والإستقرار في منطقة الساحل والصحراء ، وأن تجسيد ارادة التكامل الاقتصادي والثقافي والسياسي والإجتماعي انما يتم بما يتوافق مع احكام ميثاق الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة

[1] الموقع نفسه

الإفريقية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومعاهدة ابوجا الموقعة عام 1991 والمنظمات الاقليمية التي تنتمي اليها الدول الاعضاء ، وأنه على ضوء ما سبق فقد تم اقرار اقامة تجمع دول الساحل والصحراء1.

من خلال هذه الديباجة نلاحظ أنها تؤكد على اولوية الجزرين الإفريقي والإسلامي في النشأة والنشاط وتؤكد على أهمية الروابط الجغرافية والتاريخية والعرقية التي تجمع شعوب الدول الأعضاء وأن انطلاقه كان بعد مرحلة من حالة العلاقات الدولية والإقليمية المتأزمة ، سيما بعد انتهاء الحرب الباردة وما صاحبها من انفجار في النزاعات الداخلية المسلحة وفي صراعات الحدود السياسية في القارة الإفريقية .

اضافة الى هذا فان ديباجة المعاهدة تؤكد على هدف اساسي من اجله كان التجمع ألا وهو حفظ السلام وتطويق النزاعات المسلحة ، وتنسيق السلم والامن في مناطق الجوار الجغرافي والاقليمي وهو ما يتيح لها الفرصة الكاملة للتجاوب مع منظمة الوحدة الافريقية .

وعلى الرغم من ان معاهدة الإنشاء جاءت متوافقة في معظم نصوصها مع مواثيق المنظمات الدولية الا انها لم تتوافق مع مثل تلك المنظمات في بعض المسائل ، مثل الاجراءات الجزائية والعقابية التي يمكن ان تطبق على الدولة ، اذا خرجت عن النصوص والالتزامات الواردة في المعاهدة كما يلاحظ عدم وجود الية ترعى الهدف الأمني الذي صدر ملحق خاص به وعد مكملا للمعاهدة المنشئة

كما تتناول المعاهدة المنشئة لتجمع دول الساحل والصحراء المؤسسات التي تسير أعماله فتشير الى خمسة اجهزة هي مجلس الرئاسة والمجلس التنفيذي والامانة العامة ومصرف التنمية والمجلس الاقتصادي والثقافي والاجتماعي وتمثل هذه المؤسسات تلك التي في غالبية المنظمات الدولية والاقليمية .

- **أهداف التجمع2:**

إستنادا الى المعاهدة المنشئة لتجمع دول الساحل والصحراء فان الهدف الرئيسي الذي من اجله اقيم التجمع هو ايجاد خطط اقتصادية واستراتيجيات دقيقة في تنفيذ المخططات التنموية الوطنية للدول الأعضاء وكذلك ازالة كافة العوائق التي تحول دون وحدة الدول الاعضاء ومن ذلك أيضا ضرورة التزام الدول الأعضاء بوضع ميثاق للأمن من أجل ضمان السلام والإستقرار مع إلتزام الدول تقديم المساعدات الى بعضها في حالة الضرورة والتعاون في جميع المجالات بروح التضامن والأخوة

ويلاحظ أن اشارة معاهدة التجمع لهذه الأهداف انما تستهدف حث الدول الأعضاء على وضع ميثاق للأمن ، يضمن السلام والإستقرار ولذلك ركز على الإلتزام بمنع إستخدام الأراضي للدول الأعضاء للقيام باي نشاط يؤثر على السيادة والوحدة الإقليمية لدولة اخرى.

وعلى ذلك يلاحظ ايضا وجود هدف سياسي وامني من وراء اقامة هذا التجمع ويتضح ذلك من مضمون الميثاق الامني الذي صدر لاحقا للمعاهدة ومكملا لها .حيث تلتزم الدول الاعضاء بضمان الأمن على حدودها وان تمتنع كل دولة عن التدخل في الشؤون الداخلية او الاعتداء على دولة عضو في التجمع وهذا المبدأ يعزز المبدأين السابقين حيث التأكيد على ضرورة التزام الدول الاعضاء بضمان الامن كمسؤولية

[1] طه علي أحمد ، تجمع دول الساحل والصحراء ، مرجع سابق
[2] طه علي أحمد ، تجمع دول الساحل والصحراء ، مرجع سابق

فردية لكل دولة عضو على حدود اقليمها ولايقتصر الأمر على ذلك ، ولكن يتلازم معه ضرورة امتناع دولة عضو ايضا في سبيل تحقيق هذا الأمن – على عدم التدخل في الشؤون الداخلية

غير أن الملاحظ على هذه المبادئ من حيث الواقع لاتكاد تتناسب مع الظروف والمشكلات الصعبة ، التي تمر بها الدول الأعضاء ، فكل دولة عضو لها مشكلاتها التي تتنوع وتتباين باختلاف ظروفها ، اضافة الى معاناة جميع الدول الأعضاء من العديد من المشكلات والازمات المزمنة ، كالصراعات والحروب الأهلية والإنقلابات العسكرية والمشكلات الإقتصادية والإجتماعية الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان الإستمرار في الإلتزام الحقيقي بهذه المبادئ ، على الأقل في الوقت الحاضر وفي المستقبل المنظور.

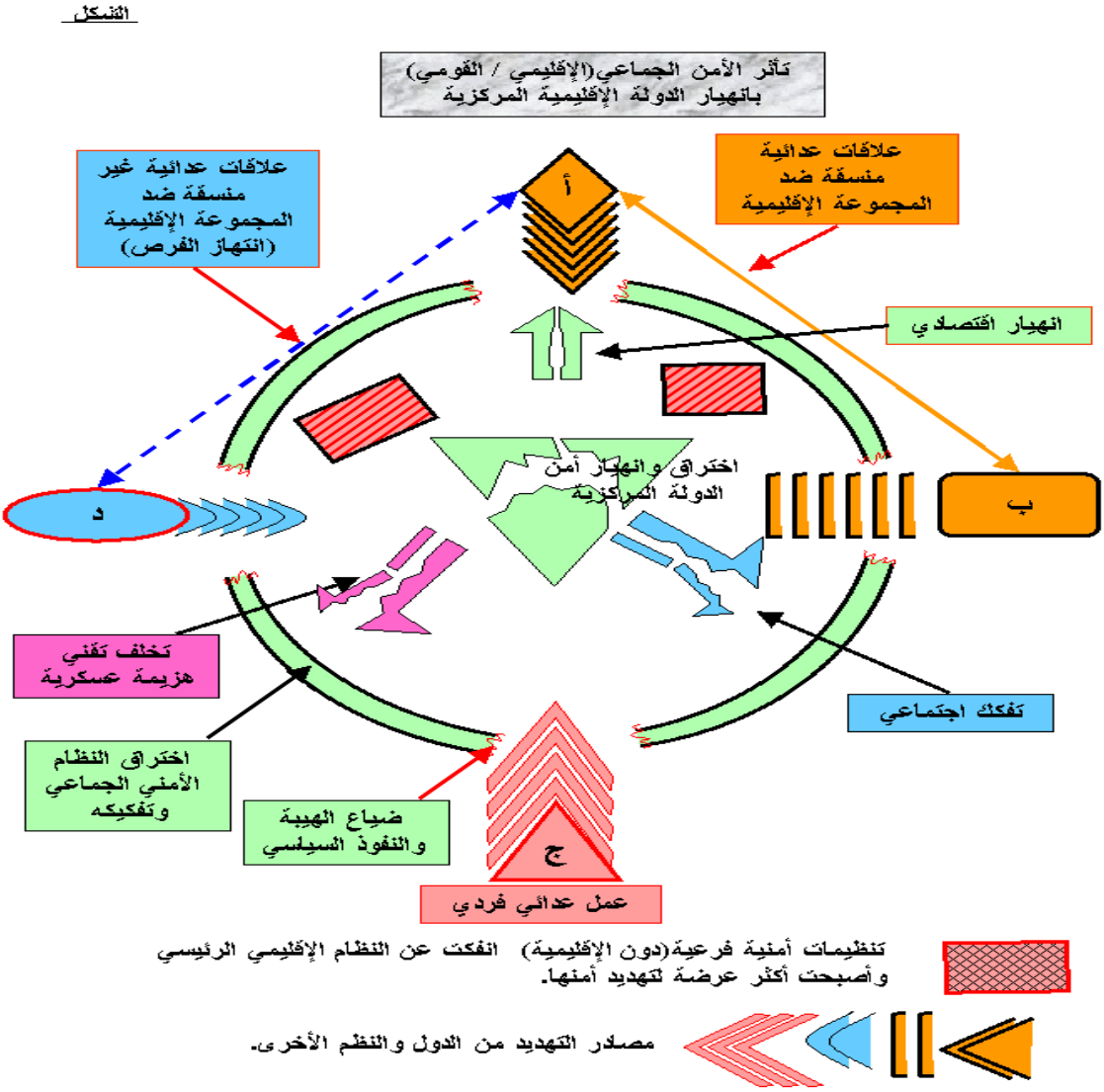

شكل (2) مخطط يوضح تأثر الأمن الإقليمي الجماعي بإنهيار الدولة المركزية

ثالثا: **استراتيجية دول الساحل في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية :.**

تعتمد مقاربة دول الساحل على إدماج و ربط العناصر الاستراتيجية من اجل تسهيل تبادل المعلومات و التنسيق و تطبيق العمليات المشتركة".

ونتيجة لذلك حددت دول الساحل استراتيجيتها في مكافحة الظاهرة بناء على مايلي1:

01- مراقبة و تأمين الحدود كاجراء وقائي يمنع أي حركة أسلحة أونزوح ..

02- تشجيع لجنة الأركان العملياتية المشتركة و وحدة الاتصال والتنسيق على مواصلة جهودهما لضمان تنسيق "أفضل" في مجال مكافحة الجماعات الارهابية و شبكات الجريمة المنظمة العابرة للأوطان بما فيها شبكات تهريب المخدرات.

03-تعزيز التعاون و المساعدة سيما في مجالات "العدالة و الجمارك و شرطة الحدود و مكافحة تبييض الأموال و الجريمة المنظمة و المتاجرة بالمخدرات و بالبشر"

04- دعم جهود التكامل و احداث انسجام من أجل تحقيق الأمن و التنمية

05- اطلاق مبادرات مشتركة بين الدول المجاورة لمراقبة الحدود وقد يتعلق الأمر بتنظيم دوريات مشتركة لكن مثل هذه المبادرات تبقي محدودة, فهي الي جانب كونها تتطلب تنسيقا لوجستيا فانها غالبا لايمكنها ان تمتد الي كل المناطق , وبالتالي فان فعاليتها تظل محدودة.

06- تنسيق التعاون الأمني علي مستوي المعلومات والمعطيات لتفكيك الشبكات العاملة في هذا الاطار وفي هذا السياق تم احداث مركز المعلومات والتفكير والتبادل بهدف تنمية التعاون بين مختلف الدول فيما يتعلق بالهجرة غير القانونية وتنظيم الانتقال عبر الحدود.

تعتبر هذه الاستراتيجية في مجابهة تحدي الهجرة غير الشرعية في نظر الاتحاد الإفريقي "نموذجا" بالنسبة لبلدان القارة ، وعبر الكثير من السياسيين ان مبادرة بلدان الساحل هي "أحسن ممارسة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية و في مجال التنمية على مستوى القارة نظرا للرهانات الإستراتيجية للمنطقة".

إن الإستراتيجية التي تبنتها هذه الدول ، "تستفيد من تغطية دولية حيث تجد صدى ايجابيا جدا لدى الولايات المتحدة وشركاءها و في هذا السياق فان بلدان البحيرات الكبرى السبعة قد صادقت على إستراتيجية مماثلة لإستراتيجية دول الساحل.

رابعا : **دور الجزائر في مكافحة الظاهرة في اطار تجمع دول الساحل2**

اتخذت الهجرة غير الشرعية في الجزائر1 طابعاً جديداً خلال السنوات القليلة الماضية، فإذا كانت أواخر عام 2000 تميزت

---

[1] دول الساحل ومعالجة الهجرة غير القانونية ، وكالة الانباء الجزائرية ينظر في : -http://www.aps.dz/%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D8%A7%D8%B2%D9%85%D8%A9.html

[2] الجزائر شاركت بتكوين وتجهيز جيوش ، مجلة الراية ، عدد 37 ،ينظر في :
http://aldjazairalwatania.com/article/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B%-1D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%AA-%D8%A8%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%AA%D8%AC%D9%87%D9%8A%D8%B2-%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%B4-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D9%86

بالهجرة المتواصلة، على وتيرة ثابتة، فانها بحلول سنة 2010 تغيرت وباتت أكثر تعقيدا ما استلزم وظيفة توفير مساحة للمهاجرين وما يتبعها من وظيفة العبور2.

ومن المهم في هذا الصدد أنه وفقا لدراسة أجرتها منظمة العمل الدولية في عام 2006 حول الهجرة غير الشرعية في المغرب والجزائر وتونس، فان عدد المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر وصل الى أكثر من 90.000 مهاجر من بينهم 10.000 غير شرعيين 138 + لاجئاً 15 و 192طالب لجوء نهاية يناير 2010 3.

إنطلاقا من هذا اعتمدت الجزائر في مقاربتها لمكافحة الظاهرة بالتركيز على دول الجوار وبالأخص دول الساحل الافريقي وجنوب الصحراء التي تتقاسم معها مصالح إستراتيجية وتعمل سويا على التصدي للظاهرة. كما سعت وتسعى الى بلورة تصور استراتيجي يتماشى مع ظروف المرحلة المقبلة ،وعلى هذا الأساس عكفت بمعية النيجر وموريتانيا، ومالي4 على معالجة ثلاثة ملفات رئيسية كانت محور لقاءات وزراء الخارجية والدفاع في ثلاثة اجتماعيا بحثية امنية تعاونية :

ملف إعلان قيام دولة الأزواد ، وما صاحبها من رفض مطلق لدول الجوار والمجموعات الإقليمية والدولية .

ملف الجماعات الإرهابية التي سيطرت على مناطق شمال مالي واختطافها للدبلوماسيين الجزائريين، وهو الاختطاف الذي تبنته جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا المنشقة عن تنظيم للقاعدة.

ملف اللاجئين والنزوح نحو دول الشمال الافريقي ومنها الجزائر على الخصوص.

لا يبد أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية سوف تأخذ منحا تنازليا في القارة الإفريقية مالم تنخفض حدة الصراعات والنزاعات القبلية والشبه وطنية ،وعلى الرغم من استعادة دول الساحل لمبادرات اقليمية ووضعها لخطط أمنية وتنموية مشتركة تعيد الحيوية لشعوبها فان التحدي

---

[1] في الجزائر وبموجب المرسوم رقم 274 - 1963 الصادر بتاريخ 25 يوليو/ تموز 1963 الذي وضع قواعد مفصلة لتطبيق اتفاقية جنيف، أنشئ مكتب جزائري لشؤون اللاجئين وعديمي الجنسية للاعتراف بوضع اللاجئين وضمان الحماية القانونية والإدارية للاجئين وعديمي الجنسية وكفالة تنفيذ اتفاقية عام 1951 . وينص مرسوم 1963 على إنشاء لجنة للطعن تتألف من ممثلي ثلاث وزارات)العدل والشؤون الخارجية والعمل والشؤون الاجتماعية(والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين.. وأدخل قانون 25 يونيو/ حزيران 2008 المتعلق بشروط دخول وإقامة وتنقُّل الأجانب في الجزائر استثناءاً لطالبي اللجوء واللاجئين من قواعد دخول البلاد)المادة 7(ومن مبدأ طرد الأجانب الذين يدخلون إلى البلاد أو يقيمون فيها بصفة غير شرعية)المادة42 (

[2] صادقت الجزائر على اتفاقية جنيف في عام 1963 وعلى بروتوكول 1967 دون إبداء تحفظات. كما صادق الجزائر على اتفاقية منظمة الاتحاد الإفريقي لعام 1967 بشأن حقوق اللاجئين .

[3] يخص هذا الرقم اللاجئين من جنوب الصحراء الكبرى فقط)مواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون وكوت ديفوار وليبيريا ونيجيريا(. وإذا أضفنا الصحراويين والفلسطينيين، يكون عدد اللاجئين في الجزائر في الإجمالي 94.093 لاجئاً وفق أرقام المفوضية)ولكن السلطات الجزائرية تتحدث عن 165.000 شخص معترف بهم كلاجئين(. ويعيش الصحراويون، الذين وطئوا الصحراء الغربية في عامي 1975 و 1976 ، في مخيمات تندوف في جنوب غربي البلاد. علاوة على ذلك، ذكرت اللجنة الأمريكية للاجئين والمهاجرين أن هناك 400 لاجئ فلسطيني معترف بهم من قبل الحكومة الجزائرية. ولأن لديهم فرصة الدخول إلى الجزائر دون تأشيرة، لم يتوجه كثير منهم إلى المفوضية ومن ثم فهم غير مسجلين معها. ومع ذلك، لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بعض الحالات الجاري البحث فيها لمقدمي طلبات تمكنوا من الحصول على تصريح إقامة كطلاب. وقد أشارت المفوضية في ملف العمليات القطري لعام 2010 – القسم الخاص بالجزائر، إلى أن "عدداً غير محدد من اللاجئين الفلسطينيين يعيشون في الجزائر أيضاً، ولكنهم مندمجين في المجتمع بشكل جيد".

[4] رياض هويلي ، دول الميدان تبحث خيارات التعامل مع ثلاثة ملفات معقدة في شمال مالي ،ينظر في : يومية الموعد اليومي23-14-25-10-2013-27573/national/index.php/elmaouid.com/http://

الأكبر هو مدى نجاعة هذه الإستراتيجيات وترجمتها في الواقع ، سيما وان علمنا أن دول الساحل ليست في مستوى واحد من حيث القدرات العسكرية والإقتصادية والإجتماعية وليست في مستوى واحد في وجود ازمات التنمية خاصة أزمتي التوزيع والتغلغل.

الخاتمة :

لا يبدو أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية سوف تأخذ منحا تنازليا في القارة الإفريقية مالم تنخفض حدة الصراعات والنزاعات القبلية والشبه وطنية ،وعلى الرغم من إستعادة دول الساحل لمبادرات اقليمية ووضعها لخطط أمنية وتنموية مشتركة تعيد الحيوية لشعوبها فان التحدي الأكبر هو مدى نجاعة هذه الإستراتيجيات وترجمتها في الواقع ، سيما وان علمنا أن دول الساحل ليست في مستوى واحد من حيث القدرات العسكرية والإقتصادية والإجتماعية وليست في مستوى واحد في وجود أزمات التنمية خاصة أزمتي التوزيع والتغلغل.

المراجع :

- تيحة كركوش، الهجرة غير الشرعية في الجزائر "دراسة تحليلية نفسية إجتماعية " في مجلي :دراسات تربوية ، العدد4 جوان 2010
- مارتن فيليب وودغرن جوناس ،الهجرة الدولية –تحد عالمي ،ترجمة فوزية سهاونة ، منشورات الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن.
- محمد حسين محمود ، الجريمة العصرية ، مزيج رهيب من العنف والتكنولوجيا ، مجلة الأمن العام المصرية ، العدد 70. ب س
- محسن العبودي ، عمليات الشرطة ، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية بكلية الشرطة بجمهورية مصر العربية.
- مفاهيم ومصطلحات سياسية في :http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm

- طه علي أحمد ، تجمع دول الساحل والصحراء ،دراسة عامة ينظر في :

http://fr.scribd.com/doc/95270282/%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9-%D8%AF%D9%

- دول الساحل ومعالجة الهجرة غير القانونية ، وكالة الانباء الجزائرية ينظر في :

http://www.aps.dz/%D8%AF%D9%88%D9%84-

%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%AF%D8

- مجلة الراية، عدد 37، ينظر في:

http://aldjazairalwatania.com/article/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7

1-%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%AA-%D8%A8%D8%AA%D9%83%D9

- رياض هويلي ، دول الميدان تبحث خيارات التعامل مع ثلاثة ملفات معقدة في شمال مالي ،ينظر في : يومية الموعد اليومي23-14-23-25-10-2013-http://elmaouid.com/index.php/national/27573